

دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018

The role of public investment in economic development in Algeria is a record study during the period 1990-2018

أ. سرار الزهرة	أ. سرار فضيلة *	د. نوي طه حسين
جامعة الجلفة	جامعة الجلفة	جامعة الجلفة
(الجزائر)	(الجزائر)	(الجزائر)
ser.zah96@gmail.com	sara.fadi60@yahoo.com	tahahocin2006@yahoo.fr

المخلص:	معلومات المقال
خلصت هذه الدراسة الى تأثير البرامج التنموية على التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث كان هذا التأثير جيد لحد ما لكون ان القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو الاجمالي وبالاخص المحروقات والزراعة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما يضعف دور هاته البرامج، كما ان هاته البرامج التنموية كان لها الاثر في مواجهة مشكل البطالة و تحقيق التوازن التنموي، وما واجهته من عوائق جعلت تأثيرها ينحصر بسبب سوء التصرف في المخصصات لكل برنامج وانخفاض اسعار البترول، وعموما يمكن القول ان البرامج التنموية ساهمت في اعطاء ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية رغم هيمنة العائدات النفطية عليه مقابل ارتفاع الاستثمارات العمومية.	تاريخ الارسال: 2020/11/24 تاريخ القبول: 2020/12/30 الكلمات المفتاحية: ✓ الاستثمارات العمومية، ✓ البرامج التنموية، ✓ التنمية الاقتصادية،
Abstract :	Article info
<i>This study concluded with the effect of development programs on economic development in Algeria, where this effect was good to some extent because the economic sectors that contribute to the overall growth, especially hydrocarbons, agriculture and industry, are affected by external factors, which weakens the role of these programs, and these development programs have had an effect in confronting The problem of unemployment and achieving the developmental balance, and the obstacles it faced made its impact limited due to the mishandling of the allocations for each program and the drop in oil prices, and In general, it can be said that development programs have contributed to giving a new dynamism to the national economy and supporting economic development despite the dominance of oil revenues in return for higher public investment.</i>	Received 24/11/2020 Accepted 30/12/2020 Keywords: ✓ Public Investments, ✓ Development Programs, ✓ Economic Development

مقدمة:

عرفت الجزائر العديد من العقبات مما جعلتها تحقق معدلات متباطئة من التنمية الاقتصادية في فترة الثمانينيات، من بين هاته العقبات الخارجية اشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات وأخرى داخلية كالأزمات السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي و محاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق، و لعل أهم شيء يعبر عن هذه الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هو معدل التضخم المرتفع الذي خلق وضعية اقتصادية صعبة إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة و الفقر و انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني برنامج إصلاح هيكلي بهدف إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين شهدت الجزائر تطور وتزايد في إيراداتها المالية، وكان ذلك بفضل ارتفاع أسعار البترول ومن خلالها قامت بانتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة في حجم النفقات من خلال مجموعة من البرامج التنموية كان اولها برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004 الذي اهتم بتعزيز البنية التحتية، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والذي ركز على المنشآت القاعدية، ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي كان شعاره الموارد البشرية، وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 الذي اتم سلسلة البرامج والذي تم اغلاقه في سنة 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية .

وتهدف السلطات العمومية من خلال هذه البرامج إلى استغلال العائدات النفطية في استثمارات عمومية كبيرة تسمح بإحداث تنمية شاملة ومستدامة وتغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة ومحاربة الفقر، إضافة إلى التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف الولايات، كما ركزت هذه البرامج التنموية بشكل خاص على مشاريع تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية بشكل متوازن إقليميا يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق بما يتيح تنويع الهيكل الاقتصادي للتقليل من التبعية شبه المطلقة للعوائد النفطية.

- مشكلة الدراسة:

نظرا لاهتمام الجزائر برفع معدلات التنمية الاقتصادية قامت بجملة من الاصلاحات اهمها البرامج التنموية التي تهدف الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، حيث يكون تأثير هاذه البرامج على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية اجمالا .

ومن هاذا المنطلق تبرز الاشكالية التالية :

كيف ساهمت الاستثمارات العمومية في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2018 ؟

- فرضيات الدراسة:

على ضوء الاشكالية والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية :

- يعتبر الاستثمار العمومي من أهم الآليات التي تهدف لتحقيق معدلات نمو جيدة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- توجد علاقة طردية بين الاستثمار العمومي و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

- أهداف الدراسة:

الاهداف التي تسعى الدراسة للوصول اليها تتمحور حول :

- تساعد الدراسة في ربط واطهار اثر البرامج التنموية على التنمية الاقتصادية .

- تبين الاثار المباشرة للاستثمار العمومي على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني

- محاولة معرفة القطاعات الاقتصادية الأكثر فعالية في الإستثمار العمومية

- دراسة وتحليل اهم المتغيرات التي تساهم في اظهار دور البرامج التنموية.

- منهج الدراسة:

وفقا لطبيعة الموضوع كان لزاما على الباحثين اعتماد مناهج البحث العلمي الملائمة، وتمثل ذلك في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بالاستثمار العمومي و التنمية الاقتصادية، وتحليلها وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة، هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقط اعتمدنا على المنهج التجريبي، وذلك بدراسة أثر الاستثمارات العمومية على التنمية الاقتصادية بالدراسة القياسية المعتمدة على مخرجات برنامج *EVIEWS10* مستعملين في ذلك قواعد بيانات متعددة للفترة (1990-2018).

1. المحور الأول: مفاهيم اساسية حول الاستثمارات العمومية

يمثل الاستثمار العمومي جزءا هاما من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي يسهم بشكل معتبر في النمو الاقتصادي، وباعتبار الانفاق العام يأخذ عدة اشكال، وجب تحديد اوجه الانفاق العام التي يمكن اعتبارها استثمارة عمومية، فاذا كان الاستثمار يعرف بأنه انفاق موارد حالية من اجل الحصول على ايرادات او ارباح مستقبلية، بخلاف الاستهلاك الذي يمثل الانفاق لإشباع حاجات حالية، فانه من هذا المنطلق يمكن اعتبار العديد من اوجه الانفاق العمومي استثمارة عمومية، مثل الانفاق على البنى التحتية والمنشآت الاساسية، الانفاق على سياسات الصحة والتعليم وبرامج البحث والتطوير¹.

1.2 تعريف الاستثمار العمومي

- الاستثمار العام هو "الاستثمار الذي يتمثل بصفة اساسية فيما تقوم به الحكومة والهيئات والمؤسسات وشركات القطاع العام من انفاق استثماري"².

- يعرف الاستثمار العمومي ايضا بأنه انفاق الدولة على شراء السلع الاستثمارية التي تتطلبها اقامة المشاريع العامة بهدف زيادة التكوين الرأسمالي، كما يختصر البعض تعريفه في كونه يتمثل في كافة اوجه الانفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الانتاجية للدولة او تحسين مستوى المعيشة للمواطنين³.

وبصفة عامة فان الدوافع وراء الاستثمار العام تتمثل في الحاجة الى تحقيق العديد من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه الى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها، ويعتبر الاستثمار العام احد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به حيث يؤدي الاستثمار العام دورا مهما وحيويا في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من ان مساهمة الاستثمار العام في اجمالي الناتج المحلي قد تختلف من دولة لاخرى طبقا للظروف الخاصة بها، الا انه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات غير مهمة بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي.

2.2 الاعتبارات التي تقوم عليها الاستثمارات العمومية:

من خلال تتبع المسار التاريخي للتنمية الاقتصادية، نلاحظ ان هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي دفعت ومهدت لقيام المشروعات العامة ويمكن الاشارة الى هذه العوامل والمتمثلة في⁴:

- العامل التاريخي: منطلق هذا العامل هو منطلق ديني وقبلي، يستند الى مبدأ التكافل والرعاية في المجتمع، كما يقوم على مبدأ وجود حد ادنى من الملكية العامة التي ينتفع بها سائر افراد المجتمع.
- عامل تنموي تقليدي: يقوم على اساس الاقتداء بالدول الحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والادوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع بمجموعة من الدول الى احتكار المشروعات الريعية والاستراتيجية.

- عامل اجتماعي: يتمثل في رغبة الدول والحكومات في إعادة توزيع جزء من المداخل في شكل خدمات ومنافع عامة وبأسعار منخفضة
- عامل اقتصادي: يتمثل في رغبة الحكومات أن توجه النشاطات الاقتصادية ذات الصلة الاستراتيجية، وذات العلاقة بالسياسة الدولية والإقليمية، وينطبق هذا على مشروعات إنتاج النفط وتصنيعه والمشروعات القائمة على الغاو الطبيعي..... الخ بالنسبة لهذه الاعتبارات والعوامل تتفاعل جميعها بشكل تلقائي قائم على قوة الدفع الذاتية لكل منها واختلاف تأثيره، تبعاً لظروف الوفرة النقدية.

3.2 أهداف الاستثمارات العمومية:

- يمكن إجمال أهم الأهداف المرجوة من الاستثمارات العمومية في النقاط الآتية:
- تحقيق الأهداف المسطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- توفير وتطوير الخدمات العامة.
- الاستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الاستثمار الخاص تنفيذها.
- تشجيع التنمية في قطاعات معينة.
- المساهمة في التشغيل و نشاء الثروة.
- مراعاة التوازن الجهوي في الجانب التنموي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف الولايات والبلديات بهدف تطوير هذه المناطق وتحسين معيشة السكان بغض النظر عن ربحية هذه المشاريع.

4.2 دوافع الاستثمارات العمومية

- إضافة إلى الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء القيام بالاستثمارات العمومية، يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع الحكومات إلى اللجوء إلى الاستثمار العمومي في العناصر التالية⁵:
- زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد: تلجأ الحكومات إلى الاستثمار العمومي في مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين معيشة السكان، فمشاريع الطرق، السكك الحديدية، الري وشبكات الكهرباء والغاز، إنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع النفع العام، هي استثمارات عمومية تؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل وزيادة دخول الأفراد، كما تؤدي إلى انتشار التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.
- توجيه النشاط الاقتصادي: يعتبر الاستثمار العمومي أحد الحلول الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الاقتصاد في بعض الحالات، من خلال توجيه النشاط، إزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.
- زيادة فرص ومعدلات الاستثمار: تساهم مشاريع الاستثمارات العمومية في تحسين بيئة وشروط الاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد من العمليات الاستثمارية فيتشجعون أكثر على الاستثمار، حيث أن مشاريع البنية التحتية ومختلف الهياكل الأساسية تؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشاريع، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات.
- زيادة القدرة التنافسية: الاستثمارات العمومية تسمح بإنشاء مناطق جاذبة للاستثمارات، وتسمح بالتأقلم مع متطلبات المنافسة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف الاقتصاديات الجاذبة والمنافسة على الاستثمارات، ما يؤدي إلى مزيد

- من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، والمزید منا لإنتاج والقدرة على التصدير ، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ .
- تحقيق الأهداف التنموية المسطرة: تعتبر الاستثمارات العمومية وسيلة محورية في السياسات التنموية للكثير من الدول، حيث تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة كمحاربة الفقر، تحسين المؤشرات التنموية، تطوير بعض القطاعات الاقتصادية، و عادة توزيع الدخل وتنمية المناطق المحرومة.

5.2 اثار مشروعات الاستثمارات العمومية

ترجع دراسة اثار المشروعات التي يقوم بها القطاع العام الى اهمية دور هذه المشروعات في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة وتظهر اثار هذه المشروعات في الاتي⁶:

- **العنصر البشري :** يستخدم المسؤولون عملية الانفاق على مشروعات المنفعة العامة كوسيلة لزيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين ، مما يؤدي الى زيادة مستويات الدخل مثل مشروعات شق الطرق ، والمياه ، وافتتاح المؤسسات التعليمية ... الخ ، وتؤدي كثير من هذه المشروعات ايضا الى ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية ، كما تستخدم عملية الاستثمار على اساس الاقتداء بالدول المتقدمة والحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والادوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد ، وازالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي .
- **زيادة فرص ومعدلات الاستثمار :** عندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الاموال والتقنية و الإدارة الحديثة عندها ، لاشك بان مشروعات الاستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوة منها ، ويمكن عرض اثر عملية الاهتمام والانفاق على مشروعات الاستثمار العام في انه يؤدي الى خفض تكلفة الانفاق على المشروعات ، حيث ان الطرق المنتشرة والميسرة في مناطق الانتاج تساعد على زيادة كفاءة عملية الانتاج مما يؤدي الى ارتفاع معدلات العائد من العملية الاستثمارية .
- **زيادة القدرة التنافسية :** يعيش العالم الآن عصر التكتلات الاقتصادية ، ولاشك ان زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد وتوفير الخدمات الاساسية اللازمة لعملية الاستثمار ، وارتفاع مستوى كفاءة العمالة وايضا ارتفاع المستوى التقني سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات . ويؤدي هذا الى المزيد من التقدم والكفاءة في الاداء الاقتصادي ، والى المزيد من الانتاج والقدرة على التصدير ، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل اصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ في العالم .
- **ارتفاع مستوى التقدم الحضاري:** ان توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية واخضاع الاقتصاد للإدارة من خلال خطط مركزية يمثل الأسلوب القادر على تحقيق التنمية المنشودة بالمعدلات التي تمكن الدول النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم . كما ان الاهتمام بمشروعات الاستثمار العام ستساعد الحكومات في القضاء على ما تشعر به ضعف ، حيث لا يمكن ان تحسم الحكومات الصراع الا بالعديد من الاستراتيجيات التنموية التي تعتبر عملية الانفاق على مشروعات الاستثمار العام وترشيدها احد اساليبها الاستراتيجية .

2. المحور الثاني: ماهية للتنمية الاقتصادية

1.3 تعريف التنمية الاقتصادية

إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، وذلك أن الاخطاء الكبرى اليت وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا، حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد ادت الى تنمية التخلف بأبعادها المتعددة ، في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عرب مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي، الذي عجز عن حل الازمات الجزئية والكلية لتلك البلدان نظر لاعتماده على المكونات الفرعية مفهوم التنمية، ومنها ⁷:

- ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية: حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل أو الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد منه، وغيرها من المؤشرات المادية، مما أحدث خلطا والتباسا واضحا بني طبيعة العملية التنموية التغيرية وبني أهدافها الاقتصادية والاجتماعية
- ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي: حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول، و خاصة في ظل الانقسام الفكري بني الليبرالية والاشتراكية، مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم واللاحق بالبلدان المتقدمة، والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والعلمي وغيرها .
- التنمية تتناقض مع عملية التغريب: حيث أدى إخفاق جهود التنمية في البلدان النامية إعادة ترتيب متطلبات التنمية، بعدما تسبب في أزمة فكرية تنموية، نتج عنها تصحيح الكثير من ، ح المصطلحات التنموية التي تم تعميمها، والتي استمدت من التراث الغربي الليبرالي ،حيث تزايد الإحساس لديها بان التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحث، بل هي حدث تاريخي حضاري يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع ، وهو الامر الذي لا بد معه من الحفاظ على الهوية الوطنية ومبادئها القيمية في المجتمع .
- الانتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الاقتصادية: حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كماديون التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة، إلى جعل الفكر التنموي يرتبط بمختلف الإصلاحات الاقتصادية الجزئية والكلية لإدارة تلك الأزمة، وخصوصا تلك المتبناة من طرف صندوق النقد والبنك العالميين، في إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي جاءت نتائجها قاسية على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، مما أوجب على تلك البلدان إعادة النظر في بعض الحقوق الإنسانية وضرورة ضمانها لها ،لانه بالرغم من ازدياد اندماجها في الاقتصاد العالمي ، فإن حالة تلك الفئات لم تتحسن، بل وتدهورت، مما ظهر فكر تنموي جديد قائم على صياغة البرامج الإصلاحية الذاتية.

بناء على الحالة التي آلت إليها ظروف الاقتصاديات النامية بعد الحرب العالمية الثانية وفشلها في تحقيق متطلبات التنمية، كان ضروريا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية وتعريفها المتطورة زمنيا، والتي لم يتفق الاقتصاديون حول مدلول واحد لها، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في إستغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه ⁸.

ويمكن اعتبار التعريف الذي أدرجه عبد القادر محمد عبد القادر عطية عن التنمية الاقتصادية جامع لكل وجهات النظر التي تعددت حولها، حيث عرفها على أنها "العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"

لذلك فان عناصر التنمية الاقتصادية -انطلاقا من هذا التعريف -هي ⁹:

➤ مجموعة إجراءات و تدابير واعية و هادفة؛

➤ الدولة طرف أساسي في اتخاذ تلك الإجراءات و التدابير؛

➤ هدفها تغيير و تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي؛

➤ تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد و الدولة؛

➤ استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة؛

➤ الزيادة لفائدة غالبية أفراد المجتمع.

ومن خلال التنسيق بين هذه التعاريف يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد.

ووفقاً للتعريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عددٍ من العناصر أهمها :

- **الشمولية:** فالتنمية هي تغير شاملٌ ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضاً على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطُّن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصادٍ وطني متكامل.

وتأكيداً لشمولية التنمية، يذهب شومبيتر إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود؛ لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللا توازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار¹⁰.

- حدوث زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عمليةٌ طويلة الأجل، أي انها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

- **حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة:** إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحوٍ أكثر عدالة في المجتمع ، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعاً لحاجاته الضرورية. وإذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضاً التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبةٍ من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود¹¹.

- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه.

- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقةٍ تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنوع الإنتاج من القطاعات المختلفة؛ مما يسمح بخلق سوقٍ لمختلف المنتجات؛ الأمر الذي يسمح بمزيدٍ من التوسع، وخاصةً إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

2.3 أهداف التنمية الاقتصادية

من خلال التعاريف التي أعطيت للتنمية الاقتصادية يمكن حصر أهدافها في جملة من النقاط أهمها ما يلي:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية؛

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والمهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على إستغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛
- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على وجه مغاير لما سبق؛
- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد لفترة زمنية طويلة، ومن خلاله ضمان الزيادة في الدخل الوطني الخام؛
- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية؛
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول النامية وتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة بالاعتماد على الإستغلال الكفء للموارد الذاتية المتاحة؛
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة بين قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات؛
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات بين أفراد المجتمع الواحد والسعي لضمان أكبر قدر من العدالة الاجتماعية؛
- تهدف التنمية الاقتصادية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل فرد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية الى جانب الرفاهية الاجتماعية.

3.3 معوقات التنمية الاقتصادية :

برزت منذ أواخر التسعينات مقاربات مختلفة جوهريا لعملتي النمو والتنمية الاقتصاديين وأهدافهما ومعوقاتهما، نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، ليس فقط على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وانعكس ذلك في الانتباه الأكثر عمقا الذي يوليه الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية، حيث وبالنظر إلى النتائج المذهلة التي حققها النمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة على مستوى العالم مثل نمو التجارة العالمية والاستقرار الجزئي والنسبي للاقتصاد الكلي للاقتصاديات المحلية، فإن هذا لم يكن كافيا لعملية التنمية التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات، أهمها¹²:

➤ **عوائق اقتصادية:** حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

- **الدائرة المفرغة للفقر:** حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية (مع أنها ليست الوحيدة المؤثرة على الاستثمار، بل وحتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية والمجدية)، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.
- **ضيق حجم السوق:** إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات تقتضي إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. غير أن مردّ عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات

الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يطعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفرقة للفقر.

➤ عوائق سياسية ونظامية:

يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سميث أمين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

- **التبعية السياسية:** وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمراتها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسنة التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان (من خلال المعارضة المحلية). فمثلا تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية.
- **عدم الاستقرار الأمني:** إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية كودا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الرشيد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

➤ عوائق اقتصادية - اجتماعية:

قد تكون لعملية التنمية آثارا سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنا تدنى دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستويات معيشتهم، لتقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية.

3. المحور الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية

سنقوم في هذا الجزء بتحديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستثمار العمومي بالجزائر من خلال النموذج دراسات السابقة، وبعد ذلك سنقوم بدراسة استقراره السلاسل الزمنية، التي على إثرها نقرر إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك، مما يقودنا لإجراء اختبار وفقا للنموذج الذي نراه مناسباً حسب نتائج الاستقرار.

1.4 تحديد نموذج الدراسة

باعتقادنا على الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت الموضوع، سيتم صياغة النموذج التالي والذي من خلاله يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة:

$$GDP = f(GOV)$$

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة بين (1990-2018)، والتي تم اقتباسها من مصادر مختلفة ممثلة في البنك العالمي (World Bank) الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
اعتماداً على الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العمومي والتنمية الاقتصادية سيتم صياغة النموذج التالي والذي من خلاله يتم الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$LGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LDEP_t + \varepsilon_t \quad t = 1990, \dots, 2018$$

حيث أن:

- **LDEP**: يمثل الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المتغير التابع للنموذج، وهو بالأسعار الثابتة محسوب بسنة الأساس 2010 البيانات مأخوذة من البنك العالمي (World Bank)؛
 - **GOV**: يمثل حجم نفقات التجهيز، البيانات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)؛
 - ε_t : يمثل قيمة الخطأ العشوائي خلال الفترة الزمنية t .
- 2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تتمثل الخطوة الأولى في اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية لمعطيات المؤشرات السابقة مستقرة أم لا، إذ سنستخدم في هذه الدراسة على اختبار **ADF (Augmented Dicky-Fuller, 1979)**، حيث تم تقدير النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر (ADF) استخدام برنامج **"EViews 10"**، ونوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (01): نتائج اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل قيد الدراسة.

القرار	الاختبار عند الفرق الأول			الاختبار عند المستوى			البيان السلاسل
	النموذج 6	النموذج 5	النموذج 4	النموذج 6	النموذج 5	النموذج 4	
I_1	-5.93 (-3.58)	-5.33 (-2.97)	-5.40 (-1.95)	-3.13 (-3.58)	-0.84 (-2.97)	7.31 (-1.95)	LGDP
I_1	-3.88 (-3.58)	-4.25 (-2.97)	-3.31 (-1.95)	-3.18 (-3.58)	0.45 (-2.97)	2.40 (-1.95)	LGOV

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج **"EViews 10"**.

بعد إجراء اختبار (ADF) بإتباع منهجية اختبار جذر الوحدة، أظهرت النتائج عدم استقرار السلاسل (LGDP, LGOV) عند المستوى، والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى.

3.4 اختبار التكامل المشترك

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة، تبين عدم استقرار السلاسل (LGDP, LGOV) عند المستوى، والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، وبالتالي فإننا نستطيع إجراء اختبارات التكامل التقليدية التي تشترط أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة، ونخص بالذكر واختبار (Johansen)، وفي هذه الحالة ننتقل لاختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهجية نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).
ولتطبيق اختبار التكامل المشترك ينبغي القيام بالخطوات التالية:

➤ تحديد درجة التأخير المثلى:

يتم تحديد الفترة المثلى لتأخير النموذج (UVAR) باستخدام عدة معايير: (AIC) Akaike، (SIC) Schwarz، Hannan-Quinn، (HQ)، إذ تم تحديد فترتي (4) إبطاء كحد أقصى للتأخير بسبب ضعف عدد المشاهدات، وفق الجدول رقم (03) أدناه.

جدول رقم (03): درجة التأخير المثلى لنموذج VAR للسلاسل قيد الدراسة.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGOV LGDP
Exogenous variables: C
Date: 09/11/20 Time: 13:06
Sample: 1990 2018
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-57.78084	NA	0.409343	4.782468	4.879978	4.809513
1	-17.64731	70.63503*	0.022785*	1.891785*	2.184315*	1.972920*
2	-17.35879	0.461623	0.030927	2.188703	2.676254	2.323929
3	-16.99406	0.525215	0.042193	2.479525	3.162095	2.668841
4	-15.82795	1.492622	0.054915	2.706236	3.583827	2.949642

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج "EViews 10".

تشير نتائج اختبار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الجدول أعلاه، إلى أن درجة الإبطاء الأفضل هي 1 حسب معايير: Akaike (AIC)،

Schwarz (SIC)، Hannan-Quinn (HQ).

➤ اختبار التكامل المشترك:

بعد أن تم تحديد درجة الفترة المثلى للتأخير ، نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك وفق منهجية جوهانسون وتطبيق فترات الإبطاء المثلى تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (04) أدناه.

جدول رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).

Date: 09/11/20 Time: 13:19
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LGOV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.596063	24.68863	15.49471	0.0016
At most 1	0.007867	0.213254	3.841466	0.6442

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج "EViews 10".

نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 24.68 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (15.49) ، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرين، ومنه تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الجزائر.

4.4 نتائج تقدير نموذج (VECM) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:
بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج لبيانات الجزائر، فإن الجدول رقم (03) يلخص نتيجة تقدير نموذج (VECM) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل:
الجدول رقم (05): تقدير نموذج (VECM) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات الجزائر

Vector Error Correction Estimates		
Date: 09/11/20 Time: 13:25		
Sample (adjusted): 1992 2018		
Included observations: 27 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
LGOV(-1)	1.000000	
LGDP(-1)	-4.122215 (0.20318) [-20.2889]	
C	106.2074	
Error Correction:	D(LGOV)	D(LGDP)
CointEq1	-0.612340 (0.10833) [-5.65239]	0.007795 (0.01179) [0.66115]
D(LGOV(-1))	0.097846 (0.13206) [0.74091]	-0.014790 (0.01437) [-1.02909]
D(LGDP(-1))	-4.715897 (1.60820) [-2.93241]	0.349228 (0.17502) [1.99533]
C	0.276683 (0.06099) [4.53690]	0.021679 (0.00664) [3.26633]
R-squared	0.632609	0.200387
Adj. R-squared	0.584689	0.096090
Sum sq. resids	0.636345	0.007537
S.E. equation	0.166334	0.018102
F-statistic	13.20121	1.921307
Log likelihood	12.28466	72.16936
Akaike AIC	-0.613679	-5.049582
Schwarz SC	-0.421703	-4.857606
Mean dependent	0.157008	0.029421
S.D. dependent	0.258104	0.019040
Determinant resid covariance (dof adj.)	8.91E-06	
Determinant resid covariance	6.47E-06	
Log likelihood	84.68580	
Akaike information criterion	-5.532282	
Schwarz criterion	-5.052342	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج "EViews 10".

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج **LGDP** كمتغير تابع يتضح ما يلي:

معامل التحديد: ($R^2=0.6326$) يدل على أن المتغيرات المفسرة المستعملة في هذا النموذج تفسر تغيرات التنمية الاقتصادية بنسبة **63.26%**، والباقي مفسر بعوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج وتدخل ضمن المتغيرات العشوائية أو ضعيفة التأثير.

المعنوية الإحصائية للنموذج: نلاحظ أن ($F\text{-statistic}=13.20$) وهي أكبر من القيمة الحرجة 2.76 ما يعني أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية.

أن معامل تصحيح الخطأ ($\lambda = -0.6123$) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية أقل من 5%، وبإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فانه يمكننا القول أن 61.23 من خطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من اجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل

المعنوية الاقتصادية لمؤشرات النموذج من خلال مخرجات تقدير النموذج يتضح أن:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن التنمية الاقتصادية عند حدود (0.2766) وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن القيمة المحسوبة ($t=4.53$) أكبر من الجدولة 1.70 ؛
- وجود أثر إيجابي الاستثمار العمومي على الناتج المحلي الإجمالي ، وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% % وذلك لأن القيمة المحسوبة ($t=5.65$) أكبر من الجدولة 1.70 ؛
- وجود أثر سلبي للناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة على الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية، وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% % وذلك لأن القيمة المحسوبة ($t=2.93$) أكبر من الجدولة 1.70 .

➤ دراسة وتحليل بواقى النموذج **VECM** لبيانات الجزائر:

في إطار دراسة البواقى فإننا نختبر أنها مستقلة عن بعض وتمثل تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي، كما أننا نختبر ثبات تباين البواقى. الجدول رقم (06): نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.424021	Prob. F(1,22)	0.5217
Obs*R-squared	0.510550	Prob. Chi-Square(1)	0.4749

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج "EViews 10".

فنتيجة اختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقى ومسجلة في الجدول رقم (06): تؤكد على قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% وبالتالي التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقى ضمن النموذج وهذا باستعمال إحصائية **F-stat.** أو إحصائية **LM**.

أما فيما يخص اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) فان نتيجة الاختبار مسجلة في الجدول رقم (07):

الجدول رقم (07): نتيجة اختبار عدم ثبات التباين المشروط

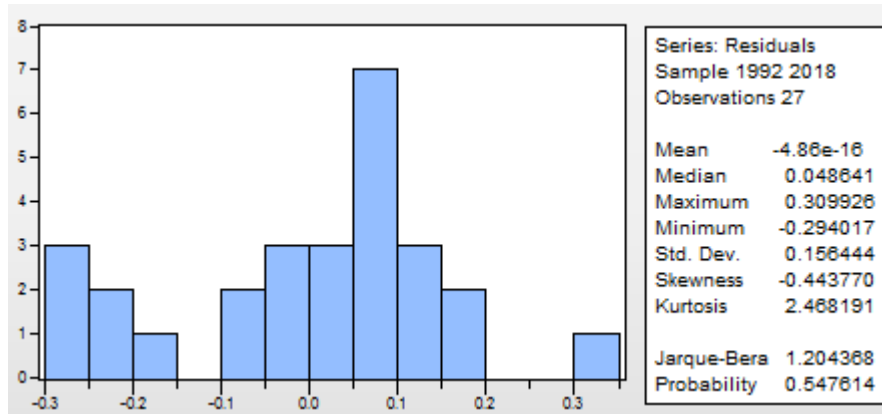
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	7.96E-05	Prob. F(1,24)	0.9930
Obs*R-squared	8.63E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9926

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج "EViews 10".

يشير إحصاء اختبار ARCH إلى قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج. كما أن نتيجة استعمال اختبار (Jarque-Bera) يدعم قبول فرضية أن البواقى تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (01): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج "EViews 10".

وعليه فإن بواقي النموذج المقترح هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت وتخضع للتوزيع الطبيعي. بعدما وفقنا في كل الاختبارات الإحصائية السابقة (التقييم الإحصائي والقياسي للنموذج، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائية وقياسية وبالتالي فهو ذو مصداقية ويمكننا الاعتماد عليه في التحليل والدراسة.

الخاتمة :

تشكل الاستثمارات العمومية رافعة أساسية للنمو الاقتصادي ولتحقيق التنمية الاقتصادية بمعناها الشامل، فالجهودات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مجال الاستثمار العمومي تجسدت أساسا في البرامج التنموية وأخرها برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وهو ما يؤكد عزم الدولة على مواصلة تعميم وتحديث مختلف البنيات التحتية وتوفير التجهيزات الأساسية وإطلاق ديناميكية اقتصادية جديدة، فلا استثمار العمومي يشكل رافعة حقيقية للتنمية في الجزائر، وبعد تقديم هاته الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج التي تخص الاستثمارات العمومية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية للفترة 1990-2018.

نتائج الدراسة:

- تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية وتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يعتبر التخطيط الاقتصادي ضروريا لتحقيق الأهداف التنموية وإحداث التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.
- تمثل الاستثمارات العمومية حلا تلجأ إليه السلطات العمومية في بعض الحالات لتحفيز الطلب الكلي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني.
- تسمح البرامج التنموية بإحداث التوازن التنموي عن طريق توزيع المشاريع التنموية على مختلف المناطق والجهات حسب الاحتياجات التنموية.
- تسمح البرامج التنموية بتطوير الإطار المعيشي للسكان وتحسين المؤشرات التنموية.
- يعتبر الاستثمار العمومي المحرك الأول لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للوصول الى الاهداف المسطرة خلال هاته البرامج الاستثمارية .
- أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار العمومي على التنمية الاقتصادية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- إن نفقات التجهيز لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي (التنمية الاقتصادية)، وهذا من طبيعة الدول السائرة في طريق النمو حيث كان هدف التعديل الهيكلي الذي طبقته الكثير من هذه الدول هو تقليص من حجم نفقات التسيير من خلال تقليص كتلة الأجور، وتحسين نفقات التجهيز من خلال ضخ أموال في الاستثمارات الحقيقية.

التوصيات والاقتراحات :

- بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات والاقتراحات في سبيل تفعيل اثر برامج الانفاق العمومي على التنمية الاقتصادية كما يلي :
- ترشيد الإنفاق العام وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.
 - وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
 - العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفق آليات ذات فعالية عالية.
 - ضرورة تفعيل سياسات التنوع الاقتصادي وذلك من خلال تنشيط القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي واستدامته وبصفة خاصة القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي وذلك لفك الارتباط مع أسعار المادة النفطية ويكون ذلك من خلال توجيه البرامج الاستثمارية نحو هذه القطاعات.

5. قائمة المراجع:

- ¹ L'investissement public définition et mesures (1ère partie), Caisse des dépôts et consignations, revue N°44, Paris, mai 2014, p2.
- ² محمد مروان السمان وآخرون، 2008، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط1، ، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 211.
- ³ غدير بنت سعد الحمود، 2004، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود، السعودية، ص 14
- ⁴ علي خليفة الكوادر، 1998، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، سلسلة دار المعرفة، الكويت، ص 19
- ⁵ ابو اسماعيل فؤاد، 1999، اصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، ص ص 22-30
- ⁶ ابو اسماعيل فؤاد، مرجع سابق ص 25-28
- ⁷ صالح صالح، (2006)، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي"، دار الفجر للنشر، الطبعة الاولى ص ص 88-89
- ⁸ -إسماعيل عبدالرحمن، حربي موسى عريقات، 1999، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، ص 325
- ⁹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2000، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 17
- ¹⁰ -عبد الله الصعدي، 2004، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، ص 281
- ¹¹ - جيمس جواتيني، ريتشارد ستروب، 1987، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، ص 668
- ¹² -كبداني سيدي احمد، 2012-2013، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان، ص ص 32-34